تداعيات تغير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في الاقتصاد العراقي للمدة 2020–2023

م.م. آية علي عبدالله
كلية القانون والعلوم السياسية
جامعة ديالى

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، نافذة بيع العملة، البنك المركزي.

الملخص:

تعد اسعار الصرف عاملاً مهماً في السياسة النقدية التي تتيح للدول تحقيق النمو الكامل والاستقرار في اقتصاداتها، من خلال توجيه سعر الصرف لتحقيق التوازن في المستوى العام للاسعار،ان التطورات والتقلبات في اسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي من عام 2020 الى عام 2023 اثرت بشكل كبير على عدد من مؤشرات الاقتصاد العراقي المهمة، انعكست بشكل سلبي على الافراد نتيجة لتخفيض قيمة الدينار العراقي، ان هذه التقلبات اثرت على مستويات المعيشية للافراد وزيادة التضخم والبطالة ومستوى الفقر وارتفاع المستوى العام للأسعار وأسعار السلع المستوردة، وتقليل الدين العام وزيادة نافذة بيع العملة والاحتياطي النقدي واثرت ايضاً على الميزانية العامة للدولة، وأسهمت الاجراءات التي تم اتخاذها من البنك المركزي والحكومة العراقية في التخفيف من شدة اثار هذه التقلبات والحفاظ على قيمة الدينار العراقي ,والتقليل من تهريب الاموال خارج البلاد، مما ادى الى احداث بعض التوازن في الاقتصاد العراقي في ضل هذه التقلبات.

المقدمة:

تعد اسعار الصرف عاملاً مهماً في السياسة النقدية التي تتيح لنا تحقيق النمو الكامل والاستقرار في اقتصاد البلاد، من خلال توجيه سعر الصرف لتحقيق التوازن في المستوى العام للاسعار، والمساهمة بزيادة فرص العمل وتشجيع الاستثمارات الانتاجية لخلق الوظائف وتقليل معدلات البطالة والفقر، وخفض الدين الخارجي والداخلي وتوازن الميزان التجاري. تمكن البنك المركزي من الحفاظ مبدأ توازن سعر صرف الدينار مقابل الدولار من عام 2004 حتى عام2019، قام البنك المركزي نتيجة الضغوط المالية بسبب جائحة كورونا في

عام 2020 بتخفيض العملة العراقية ورفع سعر الدولار الامريكي من (1.182) دينار مقابل دولار واحد الى (1,450) دينار لكل واحد دولار، اتت هذه التغيرات نتيجة انهيار سعر برميل النفط بسبب خفض الطلب خلال ازمة كورونا، مما ادى الى هبوط حاد في ايرادات النفط، وان العراق بلد يعتمد على الاقتصاد الريعي، يشكل النفط العنصر الاساس في صادراته، اضافة الى زيادة النفقات المالية واتساع العجز المالي الحكومي, ما ادى الى اللجوء للاقتراض الداخلي من المصارف التجارية لدفع وتمويل رواتب الموظفين والنفقات المهمة، وجاء قرار تقليل قيمة الدينار كوسيلة لتخفض تكاليف النفقات العامة، وبتعبير اخر تمكين الحكومة على زيادة الايرادات المتحققة من خلال طريق بيع الدولار في مزاد العملة، واستمرت زيادة اسعار صرف الدينار مقابل الدولار بشكل كبير نسبياً مقارنة مع بداية عام 2021. واثرت هذه التغيرات على السياسات التي تتبعها الدولة لتحقيق نمو اقتصادي ورفع رفاهيه المجتمع، وهناك علاقة عكسيه بينه وبين ارتفاع معدلات التضخم وزيادة المستوى العام للاسعار والقدرة الشرائية للافراد وتراجع المستوى المعيشي مما يؤدي الى حدوث اختلال بالمؤشرات الاخرى.

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من اثر تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الدينار على الاقتصاد العراقي، فتقلبات سعر الصرف تشكل عاملاً حاسماً يؤثر على عدة جوانب اقتصادية مهمة، ويسعى البنك المركزي العراقي لاستخدامها كأداة لتحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الداخلي والخارجي.

هدف البحث:

هدف البحث الى:

1_ بيان وتحليل تغيرات اسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي من عام 2020 الى عام 2023.

2_ بيان تداعيات تغير اسعار الصرف في الاقتصاد العراقي، لاسيما اثارها على التضخم والمستوى العام للاسعار والقدرة الشرائية للافراد والفقر والبطالة والموازنة العامة والاحتياطي النقدي وغيرها من المؤشرات الاقتصادية المهمة.

3_ايضاح الإجراءات المتبعة من الحكومة العراقية والبنك المركزي للحد من الاثار التي انعكست بشكل سلبي على الافراد نتيجة لتخفيض قيمة الدينار العراقي.

مشكلة البحث:

يمكن تلخيص اشكالية البحث في السؤال الأتي: ماهي تداعيات تغيرات اسعار صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي لاسيما التغيرات من عام 2020 في ظل جائحة كورونا وتغيرات اسعار النفط الى عام 2023 وكيف اثرت على اغلب مؤشرات الاقتصاد العراقي؟

فرضية البحث:

ترتكز الدراسة على فرضية مفادها، ان هناك تأثير للتقلبات التي حصلت في سعر الصرف على الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، لان العراق بلد ذو اقتصاد ريعي ويعتمد بشكل كبير على الاستيراد، واغلب استيرادته بالدولار الأمريكي, ويؤثر ارتفاع قيمة الدولار مقابل الدينار على استقرار اقتصاده، بتأثيره المباشر على المؤشرات المهمة في الاقتصاد.

منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث، منهج الوصفي التحليلي لوصف اسعار الصرف وبيان واقعها وتقييم وضعها، ودراسة وتحليل اثر ارتفاع وانخفاض أسعار الصرف على اغلب المؤشرات التي يعتمد عليها العراق في سياسته الاقتصادية.

هيكلية البحث:

تتكون الدراسة من مباحث ثلاث، اضافة الى المقدمة والخاتمة والاستنتاجات، تناول الأول الاطار النظري لسعر الصرف وتم توضيح مفهومة وانواعه ووظائفه والعوامل المؤثرة فيه، وخصص المبحث الثاني لتحليل واقع تغيرات اسعار اصرف الدولار مقابل الدينار في العراق، والمبحث الثالث لدراسة اثر تغيير اسعار صرف الدولار مقابل الدينار على الاقتصاد العراقي، والاجراءات المتبعة لمواجهة ارتفاع سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي.

المبحث الاول: الاطار النظري لسعر الصرف

التبادل الدولي كالداخلي لا يتم الا بالنقود، ولكل بلد علاقات مالة واقتصادية مع باقي دول العالم، لذا من الضروري ان يكون له سعر صرف يعبر على تكافؤ وقوة العملة الوطنية مع العملات الأخرى. جميع العمليات المالية والتجارية تتم مع الدول الاخرى تؤثر على الظروف الاقتصادية، خاصة ميزان المدفوعات والدخل والاسعار، وهنا تكمن الغاية من اسعار الصرف صرف، وهو ما سيتم مناقشته ادناه:

المطلب الاول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه

هناك اكثر من تعريف ومفهوم لسعر الصرف وسنتناوله هنا بشكل مختصر ونتطرق الى اهم وظائفه:

اولاً: مفهوم سعر الصرف

يمكن فهمه على أنه المعدل الذي يتم بواسطته تبادل عملة مقابل عملة اخرى، اذ تعتبر احداهما سلعة والاخرى قيمة نقدية، ويعرف كذلك على انها المعدل الذي يوضح قيمة وحدة العملة الخاصة ببلد معين مقارنة بعملة بلد آخر، وتتميز اسعار الصرف بتغير أسعارها مع تغير الوقت والمكان [1]، ويلعب دوراً محورياً في ربط الاقتصاد المحلي بالسوق العالمية، ولذلك يمكن عدها جسراً لوصل الاقتصادات المحلية بالعالمية، ويؤثر بشكل بارز في الاقتصاد المحلي. بالإضافة إلى تأثيره على توزيع الموارد في الاقتصاد، فإن له أيضًا تأثير ملموس على الواردات والتضخم والناتج المحلي ومعدل التوظيف [2].

أي بلد لديه عملته التي يستخدمها للمبادلات التجارية كوسيلة للدفع، داخلية كانت ام خارجية، وسبب ضرورة الحاجة لها يأتي لاستخدامها في التعاملات المالية والتجارية التي تحدث بين الشركات التي تكون داخلية محلية وتعاملاتها في الخارج، اذ تحتاج عندما تستورد السلع والبضائع الى عملة البلد الذي استوردتها منه، لغرض دفع قيمة البضائع التي تستوردها، لا يقتصر الامر فقط على الشركات العاملة في الخارج في حاجتها الى استخدام العملات الاجنبية، انما كل فرد يسافر الى خارج بلده يجب عليه استخدام عمله البلد الذي سيقيم فيها [3].

ثانياً: وظائف أسعار الصرف:

لاسعار الصرف عدة وظائف ، تتمثل أهمها بما يلي:

1_ وظيفة قياسية: تعتمد الشركات التي تكون داخل الدولة على سعر صرف العملات الاجنبية لتحديد الأسعار للسلع المحلية لأغلب المنتجات المستوردة، ومقارنتها بأسعار الاسواق العالمية [4].

2_ الوظيفة الانمائية: تلعب أسعار الصرف دورًا حاسمًا في زيادة الصادرات إلى مناطق محددة، حيث تعمل كحافز للتصدير. ومن جهة أخرى، تؤثر أسعار الصرف في تشكيل الهيكل السلعي والإقليمي للتجارة الخارجية لأي دولة. قد يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالأسعار المحلية إلى انهيار قطاعات صناعية محددة واستبدالها بسلع مستوردة [5].

3_ الوظيفة التوزيعية: تلعب أسعار صرف العملات دورًا حاسمًا في توزيع التجارة العالمية، إذ تسهم في توزيع الدخل القومي والثروة على مستوى العالم [6].

المطلب الثاني: انواع سعر الصرف والعوامل المؤثره فيه

تم تخصيص هذا المطلب للحديث عن انواع سعر الصرف والعوامل المؤثره فيها وكما يأتي:

اولاً: انواع سعر الصرف:

لكل بلد علاقات مالية واقتصادية مع الدول الاخرى فيجب ان يكون له سعر صرف يعبر على تكافؤ عملته الوطنية مع العملات الاخرى، ويمكن التمييز بين انواع عدة للصرف منها:

1_ سعر الصرف الأسمي: يتم تحديد قيمة العملة بناءً على قيمتها مقابل العملة المحلية، دون مراعاة الفروق في القوة الشرائية بين البلدين. ويحدد هذا السعر بناءً على عوامل العرض والطلب للعملات في اسوق الصرف الأجنبية، حيث يظل ثابتًا في لحظة زمنية معينة ولكنه يتغير بناءً على الظروف السوقية، سواء بالارتفاع أو الانخفاض. تنقسم أسعار الصرف إلى فئتين: السعر الرسمي الذي يعتمد رسميًا ويقارن بالسعر الرسمي الحالي، والسعر الموازي الذي يسود في الأسواق غير الرسمية [7].

2_ سعر الصرف الحقيقي: كلما اقترب سعر الصرف الفعلي من السعر الرسمي، قلت نسبة التضخم. وبالتالي، يمكن تفسير التغيرات في سعر الصرف الفعلي على أنها تشير إلى اتجاه معين. بمعنى آخر، عندما يزيد سعر السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فإن هذا يعني زيادة فعلية في سعر الصرف. وعلى الجانب الآخر، عندما ينخفض سعر الصرف الفعلي، فإن هذا يعني زيادة في الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية [8].

3_ سعر الصرف التوازني: وهو الذي يكون متوازناً مع التوازن في الاقتصادي الكلي، يتحقق التوازن في الاقتصاد الكلي عندما يكون معدل النمو طبيعيًا، وعندما تكون الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة. حتى في حالة عدم توازن في قوى العرض والطلب، يمكن تحقيق التوازن المستدام في الميزان المدفوعات. يجب أن يكون هذا التوازن مستقرًا حتى في ظل التحركات والتلاعب غير الطبيعي في رؤوس الاموال [9].

ثانياً: العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

هناك عدد من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، منها:

1_التضخم: يمكن عد التضخم احد ابرز العوامل التي لها اثر مباشر على زعزعة استقرار الاقتصاد الكلي، اذ له تأثير مباشر على عدد من المؤشرات الاقتصادية بشكل لا يمكن تجاهله، منها الميزانية العامة واسعار الفائدة والمستوى العام للاسعار، كما ان ارتفاعه يؤدي الى خلخلة الثقة في الانظمة الاقتصادية، وبينما ينعكس انخفاض قيمة العملة الوطنية على الزيادة المتسارعة لمستوى الاسعار، مما يؤدي الى ارتفاع مستوى التضخم، وهناك علاقة ترابطية مباشرة بين سعر الصرف ومكافحة التضخم، واهم الاستراتيجيات المتبعة لمكافحة التضخم هو في الزيادة في تقلب سعر الصرف[10].

2_عرض النقد: تتأثر قيمة الصرف بتغيرات في كميات العملة المتاحة، اذ تكون العلاقة فيما بينهما بشكل عكسي، بمعنى اخر، كلما زادت كمية العملة المتاحة، ادى ذلك الى زيادة الحاجة الى كميات اكبر من العملة الوطنية المحلية مقابل مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الاجنبية[11].

3_ ميزان المدفوعات: يمكن عده الحلقة الاساسية التي من خلالها تبين علاقة البلد بالعالم الخارجي ، عندما يكون هناك عجز فيه، يؤدي ذلك الى تراجع طلب الاجانب على عملة البلد المحلية، وينتج عنه يعني ارتفاع سعر الصرف[12].

4_ تغيرات الصادرات والواردات: يزداد الطلب العالمي على العملة المحلية عندما تزداد قيمة الصادرات وتنخفض الواردات، لتتجه قيمة العملة الى الزيادة، وهذا الارتفاع يعزز القدرة على الاستيراد، ما يؤدي في نهاية المطاف الى استقرار سعر الصرف .

5_ الموازنة العامة: عندما تتبنى الدولة سياسية تقشفية بتخفيض الانفاق العام يؤدي الى هبوط معدل التضخم ورفع سعر صرف العملة المحلية.

المبحث الثاني: تغيرات اسعار صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار في العراق

تمثل سياسة سعر الصرف احدى اهم السياسات التي يرتكز عليها الاقتصاد العراقي، فهي تؤثر على عدد من المتغيرات الاقتصادية المهمة المحلية منها والدولية، ويحضى بأهمية خاصة لانه يعبر عن قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الاجنبية، ويعد وسيط للتبادل الدولي ومعبر عن قيم السلع داخل البلد, ولا يمكن اختياره بصوره عفوية، انما على اساس مؤشرات تلائم الوضع الاقتصادي داخل البلد.

المطلب الاول: واقع تغيرات سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار في العراق

تعد اداة سعر الصرف من العوامل التي لها دوراً مهماً ومؤثراً على اقتصاد الدولة، وفي العراق، مَرت تقلبات سعر الصرف بعدة مراحل ، يمكن ايجازها بالنحو الاتي:

اولاً: من عام 1990 الى عام 2002 ، تتمثل السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي خلال هذه المدة في تقوية وتعزيز قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، وكذلك السيطرة على معدلات التضخم، وتعزيز نمو الاقتصاد الوطني ، وكان سعر الصرف في حالة تذبذب واضح خلال هذه المدة، ويعود سبب التذبذب الى مجموعة عوامل اثرت في السوق اذ سجل سعر صرف الدينار ماقيمته (10) دنانير للدولار الواحد وبمعدل نمو بلغ 150% في عام 1991 هذه الانخفاض كان نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وايقاف التصدير، واستمرار الانفاق على الحرب الذي ادى الى عجز الموازنة ، ثم ارتفع ليصل عام 1995 الى (1674) ديناراً لكل واحد دولار، ويعزى ذلك الى زيادة العرض النقدي لغرض سد متطلبات الانفاق الحكومي، وكانت تمول هذه الزيادة عن طريق الاصدار النقدي الجديد (طبع العملة) من دون غطاء وادى ذلك الى تدهور قيمة عملة الدينار مقابل الدولار، وايضاً ارتفع مستوى العام للاسعار. اما عام 2002 وصل الى (1972) دينار مقابل واحد دولار، ويمكن ارجاع سبب هذا الارتفاع الى توقعات الافراد السلبية، وعزوفهم عن الاحتفاظ بالعملة المحلية وزيادة شراء الدولار لاغراض الاكتناز والمضاربة وتلبيه متطلبات الاستيراد مما انعكس على انخفاض قيمة الدينار العراقي[13] .

ثانياً: بعد عام 2003 واحتلال العراق والتغيير السياسي انخفض سعر الصرف وكان السبب ارتفاع المعروض النقدي وارتفاع المستوى العام للاسعار، وبعد حصول البنك المركزي على استقلاله في تسيير امور الدولة، اصبحت مرحلة انتقالية في ادارة الجهاز المصرفي العراقي، وذلك بسبب التعليمات التي اصدرها، وكان الهدف الاساس للسطلة النقدية هو سعر صرف الدينار العراقي، وتم استعماله كهدف وسيط للسيطرة على التضخم الذي كان نتيجة التدمير الفعلي للاقتصاد العراقي بسبب الحرب والتخريب، فكان اول اداة لجأ اليها البنك المركزي هي استخدام ادوات سعرية لمطابقة قيمة عملة الدينار المحلية مع عملة الدولار الأجنبية، اما عام 2007 تحسن سعر الصرف، بسبب اتباع البنك المركزي سياسة النقدية تهدف الى تقويه وتعزيز سعر صرف الدينار مقابل الدولار، وكهدف للتحكم في التضخم ودفع النمو نحو التقدم واستقرار الوضع الأمني[14]. رغم التحسن في قيمة الدينار مقابل الدولار الا ان سعر الصرف

تراجع في عام 2012 اصبح (1233) دينار لكل دولار ويعود السبب الى تأزم الظروف الاقليمية وزيادة الطلب على الدولار لغرض المضاربة، وفي عام 2017 استمر البنك المركزي بتنويع استثماراته الخارجية من اجل دعم الاستقرار في سعر الصرف، وحافظ سعر صرف الدينار مقابل الدولار على قيمته والبالغة (1190) دينار لكل دولار، وفي عام 2018 نجحت السياسة النقدية بتقليل الفرق بين سعر الصرف الاسمي والسعر الموازي، بين عامي 2003 و 2018 كان فيها الفرق بين سعر الصرف الرسمي الذي تستخدمة الدولة وسعر الصرف في الاسواق انخفض بشكل تدريجي واصبح الفارق بينهما طفيفاً [15] .

المطلب الثاني: اسباب تغير سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي

هناك مجموعة من الاسباب التي تشجع الدول لتعديل قيمة عملتها مقابل العملة الاجنبية الاخرى, منها الرغبة في دعم بعض القطاعات في الكجتمع، وزيادة دخل مجموعة من الفئات المنتجة من الافراد، وتحسين ميزان المدفوعات ومعالجة مشاكل البطالة والتضخم، وتعزيز صادرات البلاد، وزيادة ايرادات الدولة، بشكل خاص الدول التي يعتمد اقتصادها على ايرادات النفط , وايضاً بهدف السيطرة وايقاف التزايد المستمر في مبيعات العملة الاجنبية لتكون عن طريق للبنك المركزي فقط، لجئ البنك المركزي الى خفض قيمة العملة العراقية أواخر عام 2020 من (1184) دينار لكل دولار إلى (1460) ديناراً للدولار الواحد بما يعادل 22% ، في خطوة استهدفت تعويض تراجع الإيرادات النفطية بسبب الإغلاق العالمي إثر انتشار فيروس كورونا، ولتمكن الحكومة لتفي بمتطلباتها من الاموال لتسديد رواتب الموظفين والمتقاعدين في البلاد[16].

وقد أسهمت الزيادة التي حدثت في مبيعات الدولار عبر نافذة بيع العملة والتي بلغت في عام 2019 نحو (51،127) مليار دولار ، بحصول تراجع نسبي بسعر السوق الموازي خلال عامي (2018 . 2019)، اذ بلغ معدل السعر الموازي (1209 و 1196) دينار على التوالي، الا ان انخفاض ايرادات النفط بسبب انخفاض الأسعار والكميات المصدرة نتيجة لحالة الركود في الاقتصاد العالمي خلال عام 2020، نتج عنه مرةً أخرى زيادة الفارق بين سعري الصرف الرسمي والموازي الذي تجاوز معدله الطبيعي في منتصف كانون الأول 2020 ، والذي بلغ بحدود (1300) دينار تحت ضغط الظروف التي نتجت عنها التقشف المالي الذي شهده الاقتصاد العراقي بهذا العام، وازدياد الدور الذي تمارسهُ عوامل الطلب غير الحقيقية والمضاربة في سوق العملة .

شرع الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في نوفمبر 2022 بتقييد كمية الدولارات المحولة إلى العراق التزاماً بسياسة وضعتها وزارة الخزانة الأمريكية، ففي أوائل 2020 طلبت وزارة الخزانة الأمريكية من الحكومة العراقية الامتثال لنظام إلكتروني بهدف ضمان شفافية التعاملات بالدولار، ومكافحة غسيل الأموال وتهريب الدولارات إلى دول الجوار بواسطة بنوك وشركات تعمل كواجهات تجارية، والنقل المادي للدولار عبر الحدود، ونتيجة لهذه القيود قامت برفض ما يقارب من 80% من طلبات التحويلات بالدولار في العراق[17].

ونتيجة لذلك تراجعت قيمة الدينار في سوق الصرف الأجنبي في بداية عام 2023، اذ وصل سعر الدولار الواحد إلى 1750 ديناراً مقابل سعر صرف رسمي يبلغ 1460 ديناراً. وتسبب قرار البنك المركزي العراقي في7 فبراير برفع سعر صرف الدينار الرسمي إلى 1300 دينار للمؤسسات المالية وعملائها في انخفاض قيمة الدولار إلى 1550 ديناراً في السوق الموازي. وادى هذا التباين في سعر الصرف الى تقليل كتلة الدينار التي يتعين على الدولة الحصول عليها من أجل تغطية نفقاتها ودفع رواتب الموظفين والمتقاعدين من الجهاز الحكومي ونفقات الضمان والحماية الاجتماعية وغيرها [18].

بعد انضمام العراق إلى نظام سويفت المصرفي عام 2017، وارتباط المصارف العراقية به ، صار بإمكان دول العالم معرفة التعاملات التي تقوم بها المصارف العراقية، فالمعلومات التي يتم ادخالها عبر النظام تكون متاحة لكل الدول المشتركة فيه، ماعدا إيران وروسيا أقصيتا منه بسبب العقوبات المفروضة عليهما.

في ديسمبر 2022، انخفض الدينار لأدنى مستوى له منذ عام 2004، إثر عمليات تحويل واسعة النطاق للدينار إلى الدولار، مما تسبب في سحب الدولار من أسواق العملة العراقية.

لا يمكن غزو انخفاض سعر الدينار إلى ارتفاع سعر الدولار، فمسار العملتين متعاكس، وكان يجب أن يؤدي إلى ارتفاع سعر الدينار، كما حصل للجنيه الإسترليني واليورو، ان سعر الدينار مرتبط بالدولار فالنفط هو المادة الوحيدة تقريباً التي يصدرها العراق إلى الخارج ويسعر بالدولار في الأسواق العالمية، يشكل 95% من صادراته، أما واردات العراق فقد ازدادت أضعافا بعد عام 2003، واتسعت لتشمل مياه الشرب المستوردة ، إلى المواد الغذائية من ايران والألبسة المستوردة من تركيا إلى السيارات والأجهزة الكهربائية والمعدات والمكائن المستوردة من الصين واليابان والدول الصناعية الغربية، وفي ذات الوقت، انخفضت

البضائع والمنتجات المصنعة محلياً، بل اختفى معظمها، وحلت بديلاً لها النتجات والسلع المستوردة الأجنبية، التي تمتاز بالجودة العالية وسعر منخفض، وبسبب العقوبات الدولية على إيران، فهي تصدِّر الكهرباء والغاز والمنتجات النفطية والمواد الغذائية ومواد البناء وباقي السلع الرئيسة إلى العراق، وتتلقى أثمانها بالدولار الأمريكي، الذي حظرت الولايات المتحدة استخدامه عليها، رغم أنها استثنت العراق لفترات محددة[19].

المبحث الثالث: اثر تغير اسعار صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي على الاقتصاد العراقي واجراءات المعالجة

يرتكز اقتصاد العراق كما ذكرنا سابقاً على النفط في اقتصاده, لذلك هو اسير هذا المورد الذي يعتمد على التغيرات الاقليمية والدولية, وصدر قرار البنك المركزي زيادة سعر صرف الدولار امام الدينار العراقي لاحداث حالة من التوازن وتقليل العجز في الميزانية العامة بسبب تراجع اسعار النفط جراء جائحة كورونا, تتنوع الاثار المباشرة لتغير اسعار الصرف على الاقتصاد العراقي, منها بشكل سلبي على بعض المتغيرات وايجابي على البعض الاخر وهو ما سيتم توضيحه من خلال الاتي:

المطلب الاول: اثر تغير اسعار صرف الدولار مقابل الدينار على الاقتصاد العراقي

نتج عن تخفيض قيمة الدينار العراقي الى مجموعة من الانعكاسات الاقتصادية منها والاجتماعية، وانعكس اثرها اكثر على الافراد لاسيما اصحاب الدخل المنخفض والطبقة الفقيرة ويمكن توضيحها كما يأتي:

اولاً: القدرة الشرائية للافراد :

تغير سعر الصرف له اثر كبير على معدل الاجر اليومي والاسعار، ويؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة، مما ينعكس على ارتفاع تكلفة الانتاج وارتفاع اسعار البضائع المحلية ايضاً وانخفاض معدل الاجر الحقيقي للافراد، مما يؤدي الى تخفيض قدرة الفرد الشرائية وحدوث انخفاض الطلب بسبب تقليل قيمة الاجر الحقيقي للافراد، يؤدي هذا الانخفاض إلى نقل عبء الزيادة في الأسعار إلى المستهلك أو المشترى النهائي. طالما لا يوجد توازن سلعي في السوق عبر توزيع مفردات كاملة للبطاقة التموينية أو تفعيل الجمعيات والاتحادات التعاونية والأسواق المركزية من قبل الحكومة، ادى الانخفاض إلى ارتفاع قيمة الثروات لحاملي الأصول الأجنبية كالدولار والذهب والسيارات ...الخ، بينما ادى إلى انخفاض قيمة حائزي الأصول المحلية، واثر بما يقارب 22 % على القدرة الشرائية للمواطن[20].

ثانياً: البطالة :

يؤثر سعر الصرف على معدل البطالة بشكل واضح، اذ يؤدي ارتفاع قيمة العملة الوطنية الى نقص في الطلب على السلع والخدمات، وتقليل عدد الوظائف المتاحة في البلد وزيادة معدلات البطالة، ذلك عندما تكون الدولة ذات اقتصاد انتاجي زراعي وصناعي قوي، في عام 2018 كان معدل البطالة في العراق 13.4% ليرتفع بعدها عام 2020 الى 15.7% وعام 2021 الى 16،2% نتيجة جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط ، اما عام 2022 انخفض ليصل الى 15.3% نتيجة ارتفاع اسعار النفط واستقرار الوضع السياسي وكان لهذا الارتفاع الاثر البارز في التقليل من تأثير تقلبات اسعار الصرف على معدل البطالة في العراق، ليرتفع في عام 2023 الى (15.6%) بسبب نزول قيمة الدينار العراقي مرة اخرى[21].

ثالثاً: زيادة نسبة الفقر:

انخفاض قيمة الدينار العراقي نتج عنه ظهور دخول فئة جديدة من الافراد لتدخل تحت معدل خط الفقر، بسبب تقليل قيمة الدخل الحقيقي والزيادة الواضحة التي حدثت في الاسعار بشكل عام، التي لا يمكن للافراد ان يحصلوا عليها بالدخل نفسه، اذ بقيت الاجور والرواتب ثابته لم تتغير، إن ارتفاع سعر الصرف أدى بالضرورة إلى ارتفاع أسعار السلع وخاصة الأساسية إلى أكثر من 30% التي يتحملها المستهلك من ذوي الدخل المتوسط والمحدود. إن خفض الدخول الحقيقية نتيجة هذه الإجراءات ادى إلى زيادة أعداد من هم دون خط الفقر إلى مستويات قياسية عالية كانت نسبتهم مايقارب 31% أصبحت بعد اتخاذ هذه الإجراءات التي زادت نسبة الفقر الى 38% وبالتالي تفشي الأمية والأمراض نتيجة عدم القدرة على مواصلة تعليم الأبناء ودفعهم للعمل الخاص[22].

رابعاً: التضخم:

انخفاض اسعار صرف الدينار مقابل الدولار نتج عنه موجه تضخمية مباشرة في الاقتصاد العراقي، وتمثل هذا التضخم في ارتفاع الادوات والمستلزمات الانتاجية التي تستوردها القطاعات المحلية وتعتمد عليها في انتاجها، ومع ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ادى ذلك الى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية. ونتيجة لذلك، اصبح المستثمرون الأجانب أقل رغبة في الاستثمار ببلد يعاني من ارتفاع معدلات التضخم، مما أدى إلى انخفاض الطلب على العملة وانخفاض قيمتها، معدل التضخم في عام 2019 كان (0.8%) ليرتفع بعدها نتيجة تخفيض قيمة الدينار العراقي في 2020/12/20 الى (3.2%) نتيجة جائحة كورونا

وانخفاض اسعار النفط ، ليصل في عام 2022 الى (5.5%) وثم إن ارتفاع سعر الصرف بداية عام 2023 بشكل كبير ادى الى زيادة التضخم اذ وصل الى (7.5%) ما يعني ارتفاع معدلات التضخم بنسبة (16%) تقريبا أي أن المواطن فقد (39%) من دخله الحقيقي في سنتين ، ثم عاد للانخفاض نهاية عام 2023 ليصل الى (3.98%) نتيجة ثبات سعر الصرف الرسمي[23].

خامساً: التأثير على الصادرات والواردات:

نتج عن تخفيض قيمة عملة الدينار العراقي زيادة في الصادرات بنسبة قليلة، لان العراق بلد لايملك قاعدة انتاجية متنوعة ويعتمد بشكل اساسي على السلع المستوردة زراعياً وصناعياً بالتالي ارتفاع اسعار المنتجات المحلية ، أن تغير سعر الصرف يؤثر في حركة الواردات ، عند زيادة سعر صرف الدولار، ادى ذلك إلى ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض معدل الطلب على المنتجات المستوردة منها السلع الترفيهية والسلع الأساسية[24].

أعلنت وزارة التخطيط العراقية ارتفاع معدل قيمة الصادرات الاجمالي للمنتجات النفطية والمواد السلعية لعام 2022 بما يصل الى (124) مليار دولار أمريكي، بارتفاع يصل مقداره الى (48.8%) مقارنة بعام 2021 اذ بلغ (83.8) مليار دولار أمريكي[25]، ويعد هذا الفائض المتحقق الاعلى وهو غير مرتبط بتغير اسعار الصرف انما بارتفاع اسعار النفط التي بلغ معدلها اكثر من (95) دولار للبرميل الواحد.

كما بلغت قيمة واردات العراق من السلع الأجنبية مستوى (58.1) مليار دولار خلال عام 2019، وانخفضت خلال عام 2020 لتسجل (48.2) مليار دولار، ثم سجلت (40.7) مليار دولار عام 2021، أن الفائض التجاري للعراق انخفضت قيمتة إلى (23.4) مليار دولار خلال عام 2019. ثم سجل الميزان التجاري عجز خلال عام 2020 بلغت قيمته (-1.4) مليار دولار، ليعود الفائض مرة أخرى خلال عام 2021 مسجلاً قيمة بلغت (32.1) مليار دولار، كما أن الواردات العراقية تتركز في سلع المحروقات النفطية والآلات والمعدات.

سادساً: الدين العام للدولة :

نظراً لاعتماد (95%) من ميزانية العراق على إيرادات النفط التي تباع بالدولار، فأن الدين الخارجي يتم سداده بالدولار ولايتأثر بتراجع قيمة الدينار، لانها تدفع بالدولار، اما بالنسبة للدين الداخلي، يكون له تأثير أيجابي على الدولة، وذلك لانه اذا بلغت قيمته مامقداره (40) ترليون دينار ما يقدر (33) مليار دولار فهي بعد التخفيض تساوي (26) مليار دولار وهذا يعني ان التخفيض له اثر ايجابي على الدين العام الداخلي، ويقصد به اجمالي

اقتراض الحكومة من الافراد والمؤسسات لسد العجز في الموازنة العامة في سنة سابقة او لسد نقص في الموارد المالية اللازمة لايفاء الالتزامات التي تقع على عاتق الحكومة، وبلغ الدين العام الداخلي للعراق في عام 2020 نحو 64 مليار دينار عراقي بسبب تداعيات ازمة كورونا وانخفاض اسعار النفط واحداث تشرين وتداعياتها الاقتصادية والسياسية[26]، مما اثر بشكل سلبي على الميزانية العامة، وارتفاع الدين الداخلي لتعويض العجز الذي حدث بسبب موازنة عام 2019، وارتفع الدين العام الداخلي في عام 2021 الى (70) مليار دينار لسد عجز موازنة عام 2020 وانخفاض اسعار النفط، اما عام 2022 انخفض الدين الداخلي الى (66) مليار دينار وذلك بسبب تسديد وزارة المالية الديون والالتزامات اضافة الى ارتفاع سعر النفط وتخفيض سعر الصرف الذي ادى الى انعكاسات ايجابية على الموازنة العامة للدولة .

سابعاً: نافذة بيع العملة الاجنبية :

توجد عدة وظائف لنافذة بيع العملة، منها تحقيق الاستقرار بسعر الصرف وتلبية احتياجات التجارة الخارجية للشركات وللتجار في القطاع الاقتصادي والافراد، هذه النافذة تلبي 87% من متطلبات الاستيراد السلعي في العراق، على الرغم من انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار،الا انه لم يؤثر ذلك بشكل سلبي على مبيعات نافذة بيع العملة او على احتياطيات النقد الأجنبي للدولة، بل على العكس ادى الى زيادة في مبيعات العملة، اما الانخفاض الذي حدث في الاشهر الاولى، كان بسبب التخوف من تراجع الحكومة عن قراراها واعادة سعر الصرف الى ما كان عليه في السابق نتيجة الضغط الشعبي والسياسي، وان زيادة الاحتياطي النقدي كانت بسبب ارتفاع سعر برميل النفط وزيادة صادراته، وانعكس بشكل ايجابي على زيادة ايرادات الدولة من العملة الاجنبية[27].

وخلال عام 2021 بلغ مجموع مبيعات البنك المركزي من الدولار نحو (36) مليار دولار، وبمعدل (3)مليار دولار شهريا، مقارنة بعام 2020 اذ بلغت فيه مجموع المبيعات نحو (44)مليار دولار ، .كما ان معدل الفجوة بين سعر صرف النافذة والسعر الموازي انخفض بشكل واضح من (44) نقطة عام 2020 الى نحو (15) نقطة عام 2021[28]، أن البنك المركزي باع خلال عام 2022 مايقارب 48 مليار دولار، وبمعدل بلغ 4 مليارات و42 مليونا و439 الف دولار شهرياً وجاء ذلك نتيجة ازمة كورونا وانخفاض سعر الصرف وان هذه المبيعات توزعت ما بين حوالات للخارج لتمويل البيع النقدي للمصارف، واجراء المعاملات التجارية الخارجية، فيما وصل سعر بيع الدولار المحول لحسابات المصارف في الخارج بالاضافة الى البيع النقدي

(1460) دينار عراقي لكل دولار، وبلغ معدل بيع البنك المركزي رقماً قياسياً في فبراير 2023 من العملة الاجنبية، اذ بلغ أكثر من (300) مليون دولار[29].

ثامناً: موازنة الدولة :

يظهر الاثر الايجابي لانخفاض سعر صرف الدينار بصورة واضحة في الميزانية العامة للدولة، بتخفيض قيمة العجز في عام 2021 مقارنة بعام 2020 فقد انخفض من (67) ترليون الى (28) ترليون دينار بنسبة بلغت (52%)[30]، والسبب يعود الى زيادة الايرادات العامة التي حصلت عليها وزارة المالية مقابل بيع الدولار وارتفاع اسعار النفط، الامر الذي مكنها من تسديد نفقاتها[31]، عام 2022 لم تكن هناك موازنة وتم الاعتماد على "قاعدة صرف 12/1 شهرياً اي يتم اعتماد الصرف الشهري وفقاً للموازنة العامة السابقة"، اما موازنة عام 2023 كانت تقدر قيمة العجز فيها (63) ترليون دينار، لكنه عجز تمت السيطرة عليه وغطى من المبالغ التي تم تدويرها في وزارة المالية، وحوالات الخزينة في البنك المركزي ومصادر اخرى، وهي موازنة ثلاثية للاعوام(2023_2024_2025)، استفادت الحكومة العراقية من تخفيض العملة في زيادة الميزانية المالية العامة، وذلك عن طريق توفير ما قيمته 23% من راتب الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من الحكومة كالمتقاعدين والأجراء اليوميين. وذلك لان الرواتب تصرف بالدينار وواردات الدولة من النفط بالدولار، وبالتالي بدل أن تخفض الدولة راتب موظفي الدولة والمتقاعدين وتواجه سخط الشعب كرد فعل، اتجهت الى تخفيض سعر الصرف، ما جعلها تتجنب ردة الفعل وغضب الشعب، بالرغم أن النتيجة واحدة في الحالتين، وأن الحكومة وفرت ما يقارب 20 إلى 23 تريليون دينار نتيجة انخفاض القيمة الفعلية لرواتب المتقاعدين والموظفين، مما عاد بالايجاب على كل من الموازنة الاستثمارية والتشغيلية في البلاد[32].

تاسعاً: الاحتياطي النقدي:

بسبب تقلبات سعر الصرف، ازداد الاحتياطي النقدي في البنك المركزي من العملة الصعبة ليصل إلى قرابة (92،5) ترليون دينار عام 2021 بعد ان كان (78،3)ترليون دينار عام 2020 ليرتفع اكثر عام 2022 اذا وصل الى (121،4) ترليون دينار[33]. الا أن زيادة الاحتياطيات لم تأت نتيجة تغيير سعر الصرف فقط ، وإنما بسبب انتعاش أسعار النفط عالميا، بالتالي أن أي انهيار لأسعار النفط سيؤدي إلى تراجع الاحتياطي النقدي مرة أخرى، لا سيما أن حجم الاحتياطي النقدي الكبير للدولة لا يعني بالضرورة قوة اقتصادها في ظل غياب الصناعة

والزراعة ، وإن ارتفاع حجم الاحتياطي يعود لفارق النسبة بين ورادات العراق بالدولار وما تبيعه الحكومة العراقية في مزاد العملة، وفي عام 2023 وصل الاحتياطي الى مايقارب (115) مليار دولار بعد استقرار سعر الصرف على (1300) دينار للدولار الواحد، وأن الواردات العراقية بلغت ما يقارب 8 مليارات دولار شهرياً عام 2023، في حين أن مزاد العملة يبيع ما مجموعه 4.5 مليار دولار في الشهر الواحد[34].

المطلب الثاني: إجراءات مواجهة تغير سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي

بهدف السيطرة على تدهور قيمة الدينار والحد من انخفاضه، تم اتخاذ مجموعة إجراءات وتدابير مكملة من قبل الحكومة العراقية والبنك المركزي لتحقيق هذا الهدف تمثلت بما يأتي:

اولاً: البنك المركزي

اهم عقبة واجهت البنك لم تكن بالسيطرة على ثبات واستقرار اسعار صرف الدينار, انما بالحوالات النقدية ، التي عزف التجار وبعض المصارف بتقديم طلبات التمويل إلى البنك المركزي، لتعزيز أرصدتهم في الخارج، وتهرباً من التحاسب الضريبي والجمارك والإجراءات وتشديد الرقابة والمعلومات التفصيلية التي يجب تسجيلها عند إرسال طلب الحوالة، تحولت طلباتهم من التحويلات النقدية إلى شراء مبلغ الحوالة من السوق الموازي وتحويلها بالنقد الكاش إلى دول الجوار وإقليم كردستان ، وهو الذي أدى إلى ارتفاع سعر الصرف ليصل إلى (1590) دينار لكل دولار[35]، وللحد من الارتفاع المتزايد لسعر الصرف وتنظيم الوضع الاقتصادي، اتخذ البنك المركزي عدداً من الإجراءات تمثلت في[36] :

1_تسهيل تمويل تجارة القطاع الخاص بوساطة المصارف العراقية حصراً، وتلبية طلب التحويلات الخارجية من خلال تعزيز أرصدة المصارف لدى مراسليها بعملات أخرى فضلًا عن عملة الدولار الأمريكي مثل اليوان الصيني، اليورو، الدينار الأردني ، الدرهم الإماراتي، وغيرها.

2_تسهيل إجراءات التحويل الخارجي للتجار بالمنصة الإلكترونية باعتمادها القائمة التجارية فقط للتحويل وبإمكان التاجر أن يقدم مستندات الشحن للسلع المستوردة خلال المدة اللاحقة للتحويل.

3_تخفيض سعر صرف الدولار ورفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من 1470 إلى 1320 دينار للمستفيد النهائي لتخفيف الأعباء عن المواطن والحد من ارتفاع معدل التضخم.

4_السماح بشراء الدولار لأغراض تمويل التحويلات الشخصية عبر وكلاء شركات التحويل المالي بالسعر الرسمي، وتوسيع نطاق المعاملات المسموح بتمويلها بالعملة الأجنبية لتشمل:

أ- استيراد السلع والبضائع المسموح باستيرادها ، وشراء وتجهيز الخدمات المسموح بها قانونا وبضمنها خدمات الشحن، وتمويل الجزء الاستيرادي لعقود المتعاقدين مع دوائر الدولة.

ب- تعزيز أرصدة الحسابات الفرعية للمصارف وشركات الدفع الإلكتروني المفتوحة لدى مصرف (جي بي مورغان) والتي تملك عضوية رئيسية مع شركات البطاقات (فيزا وماستر)، والتحويلات الأصولية لشراء العقارات بالخارج.

ت- تكاليف العلاج وأجور الدراسة للطلبة الدارسين في الخارج.

ث- تم تسهيل وتوسيع إجراءات التحويلات النقدية الخارجية، لتضم جميع الشركات المسجلة لدى "دائرة مسجل الشركات" التابع لوزارة التجارة ووزارة الصناعة، والشركات الأجنبية المسجلة لدى مسجل الشركات الاتحادي، المشاريع الاستثمارية بأنواعها، مشاريع تربية الحيوانات الحاصلة على ترخيص أصولي من دوائر وزارة الزراعة الاتحادية، والمكاتب العلمية المرخصة اصوليا من نقابة الصيادلة، وجميع المصانع والمعامل والشركات والمشاريع المرخصة أصوليا في اقليم كردستان.

ثانياً: إجراءات الحكومة:

اما فيما يخص اجراءات الحكومة فقد اتخذت مجموعة قرارات تتمثل في تغيير إدارة البنك المركزي بتكليف السيد علي العلاق محافظاً جديداً للبنك المركزي فكان لتكليفه الأثر النفسي بإمكانية السيطرة والحد من انخفاض سعر الصرف، وتكليف وزارة التجارة بتوزيع سلة غذائية إضافية إلى العوائل المشمولة بالرعاية الاجتماعية، فضلا عن بيع أربع مواد أساسية بأسعار مخفضة عبر منافذ الوزارة التوزيعية هي (الحليب، الدجاج، البيض، والطحين). وضرورة زيادة عدد منافذ التوزيع، ايضاً كان هناك عدداً من الإجراءات الأمنية التي اتخذتها السلطة العراقية شملت تشديد الرقابة على الحدود مع تركيا وإيران وعلى الطريق بين بغداد وكردستان، وتنفيذ مداهمات لأهم البورصات الرسمية للنقد الأجنبي، مما أدى إلى توقيف عدد من التجار الذين يتعاملون بالدولار بطرق غير رسمية ولا تخضع لرقابة الدولة، وشدَّدت وزارة المالية إجراءات التحقق من صحة وثائق وشهادات الاستيراد، حيث باتت تتضمن طلب توفير إثبات على جودة وأصالة البضائع المستوردة وتفرض

عقوبات على الوسطاء والبنوك الذين لا يقدمون خطابات اعتماد أو بيانات عن التحويلات وطلب إجراء تدقيقات لحسابات المؤسسات المالية جميعها[37].

_الخاتمة والاستنتاجات:

تعرض سعر الصرف في العراق للكثير من التغيرات وهي انعكاس للأوضاع الاقتصادية التي مر بها، في عام 2020 كان سعر برميل النفط(40) دولار امريكي تقريباً وكان سعر الصرف (1190) دينار عراقي لكل واحد دولار، بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب ازمة كورونا، وتقليل نسب الإنتاج الدولي للنفط، عانى العراق شحة في المورد المالي، وأدى ذلك بالحكومة والبنك المركزي الى اتباع سياسة رفع قيمة الدولار، لتكون هناك نسبة من التوازن بين سعر الصرف والسعر المنخفض لمبيعات النفط لمعالجة ازمة السيولة النقدية واكمال اعداد الموازنة وتوفير الإيرادات لسد النفقات المدرجة فيها، ليرتفع بعدها سعر البرميل الى (90) دولار عام 2022وبسعر صرف (1474) دينار، الا ان الأسواق العراقية شهدت ارتفاعاً لسعر الصرف بفارق يقارب 22 الف دينار عن السعر الرسمي للسوق، وهو مانتج عنه انعكاس سلبي للمستوى الاقتصادي للافراد والسوق المحلية، وتوصلت الدراسة الى الاستنتاجات الأتية:

1_اشارت الارقام الاحصائية والبيانات المعلنة من الجهات الرسمية، ان التقلبات التي حدثت لم تؤثر بشكل كبير على الصادرات العراقية لان العراق بلد اغلب صادراته من النفط ويسعر بالدولار وفقاً لعوامل العرض والطلب في أسواق النفط العالمية لذلك لم تؤثر عليه بشكل كبير.

2_اما الاستيرادات فتأثرت بشكل سلبي اذ ان العراق يعتبر بلد غير منتج صناعياً ويعتمد على استيراد السلع الاستهلاكية بشكل كبير وتكون بالدولار بالتالي أدى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة .

3_ ارتفع معدل التضخم وذلك لانه يعتمد على زيادة معدل التضخم على ارتفاع اسعار السلع والخدمات بشكل عام، ما ادى الى زيادة سعر صرف الدولار مقابل الدينار.

4_وكان هناك اثر إيجابي على الدين العام للدولة اذا أدى الى تخفيض قيمة الدين الداخلي والدين الخارجي لم يتأثر لانه يتم الدفع بالدولار.

5_اما الإيرادات العامة للدولة فقد كان بينها وبين رفع سعر صرف الدولار علاقة طردية بينهما، وذلك لان مايزيد عن 90% من الإيرادات المالية العراقية تعتمد على واردات النفط، وتباع بعملة الدولار الأمريكي فارتفاع سعر صرف الدولار أدى الى زيادة حجم هذه الإيرادات.

6_ لجئت الحكومات والبنك المركزي الى مجموعة من الإجراءات والحلول للتقليل من اثر الازمة على الاقتصاد العراقي لكن الإجراءات التي وضعت كانت شكلية، ولم تعالج الخلل الرئيسي على المستوى الهيكلي في الاقتصاد العراقي.

7_ان الاقتصاد العراقي بحاجة الى إصلاحات تتجاوز مسألة سعر الصرف في اطار الاستراتيجات الاقتصادية الحديثة لتتسع لنمو وتنويع الاقتصاد، وتطوير مشاريع الانتاج المحلي، وتمكينه من اشباع حاجات الأسواق، والحد من الاعتماد على السلع والمواد المستوردة وخلق فرص العمل في المجالات والقطاعات الاقتصادية الخاصة.

الهوامش:

(1) العنبكي،عبد الحسين ،2019، سعر الصرف المغالي فيه (قمع للمنتج المحلي، دعم للمستورد) ، دار الكتب للنشر والتوزيع، العراق، كربلاء، 2019، ص15.

(2) السريتي،محمد أحمد وخليل،احمد فتحي ،2017، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية للنشر، مكة المكرمة، ص302.

(3) العنبكي، عبد الحسين ، مصدر سبق ذكره، ص16.

(4) العنبكي،وسام حسين علي ،2018، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في العراق للمدة (2004_2016) ، مجلة جامعة جيهان ا_ أربيل العلمية، العدد (2) ، أربيل، ص299.

(5) العيساوي،عبدالكريم ،2019، الاقتصاد الدولي السياسات والتطبيقات، الدار العربية للعلوم والنشر والتوزيع، بيروت، ص249.

(6) العيساوي،عبدالكريم ، مصدر سبق ذكره، ص249.

(7) صيد،امين، 2013، سياسة الصرف كأداة لتسويه الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص26.

(8) خبازي،فاطمة الزهراء، 2016، إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد (15) ، المجلد (7) ، الجزائر،ص 149.

(9) العلي، عبدالامير عبدالحسين، ساجت، مروة هادي ، 2019، تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي في سعر الصرف الأجنبي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (27) ، ص 48.

(10) العلي، احمد بريهي ، 2012، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، العراق، ص12.

(11) اسعد، بلال محمد واخرون، 2019، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الاجل وسعر الصرف في العراق، مجلة كلية المعارف الجامعة، مجلد (29) العدد (1) ، الانبار، ص740.

(12) الشمري،مايح شبيب، حسن كريم حمزة،2015، التمويل الدولي (أسس نظرية وأساليب تحليلية) ، دار الكتب والوثائق للنشر والتوزيع، بغداد، ص281.

(13) كريم، فلاح حسن ،2010، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق دراسة قياسية للمدة (1990_2008) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، ص86.

(14) ثريا عبدالرحيم، 2007، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 48، ص153.

(15) والي،صابرين عدنان و ايمان علاء كاظم، 2020،اثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق (2004_2018) ، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (35)، ص 127.

(16) الامارة، شعبان صدام ، 2021، التقلبات في سعر الصرف واثارها الاقتصادية والاجتماعية، حلقة نقاشية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ص6.

(17) عداي، عبدالله خضير ، 2023، تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص580.

(18) مسجت،فايزة حسن ،منتظر فاضل سعد، ،2022، تغيرات أسعار الصرف وتأثيراتها على الواقع الاقتصادي العراقي للمدة (2003_2021) ، المؤتمر الدولي الحادي عشر الإصلاح الاقتصادي والإداري، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، ص66.

(19) صالح، خطاب عمران ، و ندا، رعد محمد ، 2022، اثر تخفيض سعر صرف الدينار العراقي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة 2018_2021، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ص284.

(20) البربري، هند مرسي محمد علي، 2021، تحرير سعر الصرف واثرها على الفقر وتوزيع الدخل، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، العدد 9، يناير ، ص15.

(21) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء، تقارير سنوية مختلفة ، تاريخ الزيارة: 2024/3/25 متاح على الرابط : https://cosit.gov.iq/ar/

(22) ملاذ فائق مجيد، 2023، ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار واثره على الفقر في العراق دراسة وصفية، مجلة الجامعة العراقية، العدد54ج2، الجامعة العراقية،ص493.

(23) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقارير سنوية متفرقة (2019_2021_2022_2023). تاريخ الزيارة :2024/3/28 ، متاح على الرابط: /https://cbi.iq/page/51

(24) عسكر،وفاء ابراهيم ،رغد حسين علي،2023، اثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي على بعض المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي والميزان التجاري) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد 15، العدد46،ص 158.

(25) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2022، مديرية احصاءات التجارة، تموز 2023، ص5.

(26) بان حسن احمد، تقييم السياسات العامة في العراق(سياسة رفع سعر الدولار عام 2021 نموذجا)، 2024، مجلة اكليل للدراسات الانسانية، العدد(17) اذار، ص1723.

(27) مظهر محمد صالح، 2023، رفع القيمة الخارجية للدينار العراقي، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ص2. تاريخ الزيارة: 2024/3/28، متاح على الرابط : https://iraqieconomists.net/ar/07/02/2023/

(28) البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية والتقرير الاقتصاي السنوي للبنك المركزي، لسنة 2020و2021. تاريخ الزيارة :2024/3/28 ، متاح على الرابط: /https://cbi.iq/page/51

(29) البنك المركزي العراقي، نافذة بيع العملة الاجنبية، تاريخ الزيارة: 2024/3/28، متاح على الرابط: https://www.cbi.iq/currency_auction

(30) وزارة المالية، القوانين والانظمة، قانون الموازنة العامة الاتحادية، عام 2020_2021، متاح على الرابط: https://www.mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx

(31) بان حسن احمد، مصدر سبق ذكره، ص1729.

(32) صالح،مظهر محمد ، الموازنة العامة ستعتمد سعر الصرف الجديد، مقال منشور في شبكة الاقتصاد نيوز، تاريخ الزيارة 2024/3/28، متاح على الرابط : https://economy-news.net/content.php?id=32341

(33) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة (2020_2021_2022).

(34) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، عام 2023.

(35) بان حسن احمد، مصدر سبق ذكره، ص1730.

(36) العبودي، علي عبدالرحيم ، 2023، نافذة بيع العملة الاجنبية في العراق بين الاستجابة والضرورة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ص12

(37) المشهداني،عبدالرحمن نجم ،2024، تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في ظل قيود التحويل الخارجي وإمكانية السيطرة عليه، مركز العراق للدراسات الاستشرافية، تاريخ الزيارة : 2024/3/28 ، متاح على الرابط: ICFS (iraqcfs.org)

المصادر

أولاً: الكتب:

1. العنبكي،عبد الحسين ، 2019، سعر الصرف المغالي فيه (قمع للمنتج المحلي، دعم للمستورد) ، دار الكتب للنشر والتوزيع، عراق، كربلاء.
2. السريتي،محمد أحمد والخضراوي،احمد فتحي خليل،2017، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية للنشر، مكة المكرمة.
3. العيساوي، عبدالكريم ،2019، الاقتصاد الدولي السياسات والتطبيقات، الدار العربية للعلوم والنشر والتوزيع، بيروت.
4. امين صيد،2013، سياسة الصرف كأداة لتسويه الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
5. العلي، احمد بريهي ، 2012، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات،العراق.
6. الشمري،مايح شبيب وحسن كريم حمزة، ،2015، التمويل الدولي (أسس نظرية وأساليب تحليلية) ، دار الكتب والوثائق للنشر والتوزيع، بغداد.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

فلاح حسن كريم ،2010، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق دراسة قياسية للمدة (1990_2008) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد.

ثالثاً: البحوث والدراسات:

1. العنبكي،وسام حسين علي، 2018، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في العراق للمدة (2004_2016) ، مجلة جامعة جيهان _ أربيل العلمية، العدد (2) ، أربيل.
2. خبازي،فاطمة الزهراء ،2016، إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد (15) ، المجلد (7) ، الجزائر.
3. ساجت،مروة هادي وعبدالامير عبدالحسين، 2019، تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي في سعر الصرف الأجنبي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (27) .
4. بلال محمد اسعد واخرون، 2019، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الاجل وسعر الصرف في العراق، مجلة كلية المعارف الجامعة، مجلد (29) العدد (1) ، الانبار.
5. ثريا عبدالرحيم، 2007، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 48.
6. والي،صابرين عدنان و ايمان علاء كاظم، 2020، اثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق (2004_2018) ، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (35)،بغداد.
7. الامارة، شعبان صدام،2021، التقلبات في سعر الصرف واثارها الاقتصادية والاجتماعية، حلقة نقاشية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
8. عداي،عبدالله خضير ،2023، تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
9. مسجت، فايزة حسن ومنتظر فاضل سعد، 2022، تغيرات أسعار الصرف وتأثيراتها على الواقع الاقتصادي العراقي للمدة (2003_2021) ، المؤتمر الدولي الحادي عشر الإصلاح الاقتصادي والإداري، جامعة التنمية البشرية، السليمانية.
10. صالح،خطاب عمران ، ندا،رعد محمد ،2022، اثر تخفيض سعر صرف الدينار العراقي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة 2018_2021، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت2022.
11. البربري،هند مرسي محمد علي، 2021، تحرير سعر الصرف واثرها على الفقر وتوزيع الدخل، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، العدد 9، يناير.
12. ملاذ فائق مجيد، 2023، ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار واثره على الفقر في العراق دراسة وصفية، مجلة الجامعة العراقية، العدد54ج2، الجامعة العراقية.

13. عسكر،وفاء ابراهيم ورغد حسين علي، 2023،اثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي على بعض المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي والميزان التجاري) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد 15، العدد46_2023.

14. صالح،مظهر محمد ،2023، رفع القيمة الخارجية للدينار العراقي، شبكة الاقتصاديين العراقيين.

15. العبودي،علي عبدالرحيم ،2023، نافذة بيع العملة الاجنبية في العراق بين الاستجابة والضرورة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.

16. بان حسن احمد، تقييم السياسات العامة في العراق(سياسة رفع سعر الدولار عام 2021 نموذجا)، 2024، مجلة اكليل للدراسات الانسانية، العدد(17) اذار.

رابعاً: التقارير:

1. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، عام 2023.
2. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة (2020_2021_2022).
3. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير السنوي للصادرات لسنة 2022، مديرية احصاءات التجارة، تموز 2023.
4. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقارير سنوية متفرقة (2019_2021_2022_2023).
5. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية والتقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، لسنة 2020-2021.

خامساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

1. البنك المركزي العراقي، نافذة بيع العملة الاجنبية، تاريخ الزيارة: 2024/3/28، متاح على الرابط : https://www.cbi.iq/currency_auction
2. وزارة المالية، القوانين والانظمة، قانون الموازنة العامة الاتحادية، عام 2020_2021، متاح على الرابط: https://www.mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx
3. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء، تقارير سنوية مختلفة ، متاح على الرابط: https://cosit.gov.iq/ar/
4. مظهر محمد صالح، الموازنة العامة ستعتمد سعر الصرف الجديد، مقال منشور في شبكة الاقتصاد نيوز، تاريخ الزيارة 2024/3/28، متاح على الرابط : https://economy-news.net/content.php?id=32341

5. عبدالرحمن نجم المشهداني، تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في ظل قيود التحويل الخارجي وإمكانية السيطرة عليه، مركز العراق للدراسات الاستشرافية، 2024. متاح على الرابط: ICFS (iraqcfs.org)

References

First: Books:

1. Al-Anbaki, Abdul Hussein, 2019, Excessive exchange rate (suppression of the local product, support for the imported), Dar Al-Kutub for Publishing and Distribution, Iraq, Karbala.
2. Al-Sariti, Muhammad Ahmed and Al-Khadrawi, Ahmed Fathi Khalil, 2017, International Economics, Pharos Scientific Publishing House, Mecca.
3. Al-Issawi, Abdul Karim, 2019, International Economics, Policies and Applications, Arab House for Science, Publishing and Distribution, Beirut.
4. Amin Sayid, 2013, Exchange Policy as a Tool for Resolving Imbalance in the Balance of Payments, Hassan Al-Asriya Library for Printing, Publishing and Distribution, Beirut.
5. Al-Ali, Ahmed Barihi, 2012, International Financial Economics and Monetary Policy, 1st edition, Hammurabi Center for Research and Studies, Iraq.
6. Al-Shammari, Mayeh Shabib and Hassan Karim Hamza, 2015, International Finance (Theoretical Foundations and Analytical Methods), Dar Al-Kutub and Documents for Publishing and Distribution, Baghdad.

Second: Theses and Dissertations:

Falah Hassan Karim, 2010, The role of monetary policy in stabilizing the exchange rate in Iraq, a standard study for the period (1990_2008), unpublished master's thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Baghdad.

Third:Research and studies:

1. Al-Anbaki, Wissam Hussein Ali, 2018, Measuring the relationship between the exchange rate and the balance of payments in Iraq for the period (2004_2016), Cihan University - Erbil Scientific Journal, Issue (2), Erbil.
2. Khabbazi, Fatima Al-Zahraa, 2016, The problem of exchange rate instability and the role of macroeconomic policies in treating it, New Economy Journal, Issue (15), Volume (7), Algeria.
3. Sajet, Marwa Hadi and Abdul Amir Abdul Hussein, 2019, The impact of real economic variables on the foreign exchange rate, Heritage University College Journal, Issue (27).
4. Bilal Muhammad Asaad and others, 2019, The relationship between the short-term interest rate and the exchange rate in Iraq, Journal of the University College of Knowledge, Volume (29), Issue (1), Anbar.
5. Thuraya Abdul Rahim, 2007, Evaluating the performance of monetary policy in Iraq and its impact on inflation, Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 13, Issue 48.
6. Wali, Sabreen Adnan and Iman Alaa Kazem, 2020, The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the General Budget of Iraq (2004_2018), Hammurabi Journal of Studies, Issue (35), Baghdad.
7. Al-Emara, Shaaban Saddam, 2021, fluctuations in the exchange rate and their economic and social effects, panel discussion, Journal of Economic Sciences, College of Administration and Economics, University of Basra.
8. Aday, Abdullah Khudair, 2023, The impact of fluctuations in the US dollar exchange rate on economic and political instability in Iraq after 2019, Political Issues Journal, College of Political Science, Al-Nahrain University.
9. Msgt, Fayza Hassan and Montazer Fadel Saad, 2022, Exchange rate changes and their effects on the Iraqi economic reality for the period (2003_2021), Eleventh International Conference on Economic and Administrative Reform, University of Human Development, Sulaymaniyah.

10. Saleh, Khattab Imran, Nada, Raad Muhammad, 2022, The impact of reducing the Iraqi dinar exchange rate on some macroeconomic variables for the period 2018_2021, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, College of Administration and Economics, Tikrit University, 2022.
11. Al-Barbari, Hind Morsi Muhammad Ali, 2021, Exchange rate liberalization and its impact on poverty and income distribution, Journal of the Faculty of Politics and Economics, Faculty of Politics and Economics, Beni Suef University, Issue 9, January.
12. Malaz Faiq Majeed, 2023, The rise in the exchange rate of the dollar against the dinar and its impact on poverty in Iraq, a descriptive study, Iraqi University Journal, Issue 54, Part 2, Iraqi University.
13. Askar, Wafa Ibrahim and Raghad Hussein Ali, 2023, The impact of foreign exchange rate fluctuations on some economic variables (domestic product and trade balance), Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 15, Issue 46_2023.
14. Saleh, Mazhar Muhammad, 2023, Raising the External Value of the Iraqi Dinar, Iraqi Economists Network.
15. Al-Aboudi, Ali Abdul-Rahim, 2023, The window for selling foreign currency in Iraq between response and necessity, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad.

16. Fourth: Reports:

17. Annual economic report of the Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, 2023.
18. Central Bank of Iraq, annual economic report, various years (2020_2021_2022).
19. Iraqi Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Annual Export Report for 2022, Directorate of Trade Statistics, July 2023.
20. Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, various annual reports (2019_2021_2022_2023).

21. Central Bank of Iraq, Annual Statistical Bulletin and Annual Economic Report of the Central Bank, for the year 2020-2021.

22. Fifth: International information network (Internet)

23. Central Bank of Iraq, foreign currency sales window, date of visit: 3/28/2024, available at the link: https://www.cbi.iq/currency_auction
24. Ministry of Finance, Laws and Regulations, Federal Budget Law, 2020_2021, available at the link: https://www.mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx
25. Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, various annual reports, available at the link: https://cosit.gov.iq/ar/
26. Mazhar Muhammad Saleh, The general budget will adopt the new exchange rate, article published in the Economy News Network, date of visit 3/28/2024, available at the link: https://economy-news.net/content.php?id=32341
27. Al-Mashhadani, Abdul Rahman Najm, Fluctuations in the Iraqi Dinar Exchange Rate in Light of External Transfer Restrictions and the Possibility of Controlling It, Iraq Center for Forward-looking Studies, 2024. Available at the link: ICFS (iraqcfs.org).

The Impact of the Iraqi Dinar Exchange Rate Change Against the US Dollar on the Iraqi Economy for the Period 2020_2023

Assist Lect. Aya Ali Abdullah

College of Law And Political Science

University of Diyala

ayaali2023@uodiyala.edu.iq

Keywords: Economy, currency selling window, central bank.

Summary:

Exchange rates are an important factor in monetary policy that allows countries to achieve full growth and stability in their economies, by directing the exchange rate to achieve balance in the general level of prices. The developments and fluctuations in the exchange rates of the dollar against the Iraqi dinar from 2020 to 2023 greatly affected the A number of important indicators of the Iraqi economy had a negative impact on individuals as a result of the devaluation of the Iraqi dinar. These fluctuations affected the living standards of individuals, increased inflation, unemployment, the level of poverty, and an increase in the general level of prices and the prices of imported goods. Reducing public debt and increasing the window for selling currency and cash reserves also affected the state's general budget. The measures taken by the Central Bank and the Iraqi government contributed to alleviating the severity of the effects of these fluctuations, preserving the value of the Iraqi dinar, and reducing the smuggling of money outside the country, which led to events There is some balance in the Iraqi economy in light of these fluctuations